التنافسية الصناعية في ظل التغيرات العالمية (منظور نظري)

أ. بن حراث حياة، أستاذة مساعدة -أ-
جامعة مستغانم

أ. دردور أمال، أستاذة مساعدة -ب-
جامعة مستغانم

المقدمة:

يحظى موضوع التنافسية حاليا باهتمام كبير على الصعيد العالمي بحيث أصبح في الوقت الراهن يحتّل صدارة قائمة اهتمامات و أولويات مختلف الدول من أجل مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم و المتمثلة في تسارع وتيرة العولمة و الاندماج في الاقتصاد العالمي و سياسات الانفتاح و تحرير الأسواق وما نجم عنها من ظهور المزيد من التكتلات الإقليمية إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

وإن هذا الاهتمام الدولي بموضوع التنافسية كنتيجة للبحث المستمر عن آفاق ومنطلقات جديدة للتميز والتفوق من أجل القدرة على الوجود والبقاء، لذا أصبحت كل دولة مطالبة بالعمل على تحسين تنافسيتها بما يمكنها من اقتحام ميدان التصدير ذلك لأن النشاط التصديري يعد خيارا استراتيجيا للنمو والتنمية الاقتصادية.

وقد ارتبط نمو الصادرات بتطور الإنتاجية داخل القطاع الصناعي والذي يشكل المصدر الأساسي للميزات التنافسية والارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية: التبادل الدولي – التنافسية الصناعية – قياس التنافسية الصناعية.

Résumé :

la compétitivité actuellement joue un rôle vif à l'échelle mondiale et s'occupe d'une place privilégiée aux préoccupations et priorités des différents États pour faire face aux exigences d'évolution accélérée telles que la mondialisation accélérée, l'intégration à l'économie mondiale et les politiques d'ouverture et libéralisation des marchés qui ont

entraîné l'apparition de blocs commerciaux régionaux ainsi que les progrès considérables des technologies de l'information et communication.
Cette attention internationale sur la question pour la recherche de concurrence en raison notamment des perspectives nouvelles d'excellence de suprématie de la présence et de la survie, par conséquent, tous les États sont tenus on œuvre en vue d'améliorer plus en mesure de pénétrer dans le domaine d'exportation, car l'activité exportatrice est un choix stratégique pour la croissance et le développement économique.
Ainsi que la croissance des exportations est liée productivité au sein du secteur industriel, qui constitue une source de l'avantage compétitif et à l'amélioration produit local au niveau mondial.

وللتعمق أكثر في هذا المدخل تم التطرق إلى العناصر التالية:

- التبادل الدولي و أهميته.
- الفكر الاقتصادي ونظرته للصادرات.
- تحقيق التنافسية الصناعية والمحافظة عليها.
- خصائص التنافسية التصديرية.
- قياس التنافسية الصناعية.

I- التبادل الدولي وأهميته:

في ظل اقتصاد السوق والانفتاح نحو الخارج وظهور العديد من المنظمات الدولية وضرورة الانضمام إليها أصبحت دول العالم تولي اهتماما كبيرا للتجارة الخارجية لأنها الوسيلة الوحيدة التي تربطها بهذه التغيرات فمن خلال التبادل الدولي تتوسع إمكانيات استهلاك الدول من كافة السلع الدولية أكثر مما سيكون ممكنا استهلاكه إذا كانت حدودها قد أغلقت أمام منتجات البلدان الأخرى في حين تختلف درجة أهمية هذه المبادلات من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولتحقيق التوازن الدولي لابد من وجود عنصرين مهمين هما نسبة الصادرات والواردات من السلع والخدمات باعتبارهما أحد المقاييس التقريبية للعلاقات الاقتصادية بين الدول، بالإضافة إلى الناتج الداخلي الخام الذي يشير للقيمة الكلية لكافة السلع والخدمات المنتجة في الدول.

ولاسيما أن كل دولة، خاصة الدول النامية ترغب في تحصيل نسبة عالية من الصادرات لما لها من أهمية بالغة في تمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية فرض البقاء في الأسواق الدولية.

لكن تحقيق ذلك مرتبط بنوعين من المحددات داخلية وخارجية (في البلدان النامية)، فأما المحددات الداخلية فتتمثل في:

- طبيعة الهيكل الاقتصادي لهذه الدول (الاعتماد على تصدير المواد الأولية، النفط...إلخ).
- دول الإنتاج (الإنتاج الزراعي مرتبط بالظروف الطبيعية، الإنتاج الصناعي يتميز بضعف الإنتاج، عدم كفاية طرق الإنتاج...).
- النمو السكاني المتزايد (الذي يتطلب اهتمام واسع وتلبية الاحتياجات والرغبات).
- معدل ونمط الاستثمار.
- السياسة التجارية.

وأما المحددات الخارجية ترجع إلى مدى تطور طلب الدول المتقدمة وأثره على صادرات الدول النامية ⟸ ويكون على المدى الطويل.

بالإضافة إلى اتجاهات شروط التبادل الدولي وأثرها على الدول النامية (بالرغم من أنها الدولة المصدرة إلا أن معدلات التبادل تتجه في غير صالحها).

كما أنه يوجد عوامل أخرى كعولمة المنافسة، اختلاف الأسواق، التطور السريع للإبداع وتجديد السلع، التطور التكنولوجي، قد غيرت من محددات التنافسية الصناعية على المستوى العالمي.

لذلك على كل دولة وضع مجموعة من الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية وهذا ما يعرف بالسياسة التجارية التي تهدف أساسا إلى تحقيق موارد الخزينة العمومية والتوازن في ميزان المدفوعات، حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق والتقلبات الخارجية، وأهداف اجتماعية وإستراتيجية، والتي تستخدم وسائل أو أدوات يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية للبلد سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة أهمها:

- نظام الحظر أو المنع.
- نظام الرسوم الجمركية.
- نظام حصص الاستيراد.
- نظام تشجيع الصادرات.

II- الفكر الاقتصادي ونظرته للصادرات:

اهتم المفكرون الاقتصاديون بالتجارة الخارجية خاصة بنشاط التصدير رغم اختلاف اتجاهاتهم ونظراتهم عبر السنوات الطويلة الماضية والحاضرة وفيما يلي يتم التطرق لمختلف الأفكار الاقتصادية ونظرتها إلى الصادرات:

1- الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري:

اعتبر التجاريون أن الطريقة الفعالة لتحقيق القدر الكبير من الثروة هي التجارة الخارجية وذلك من خلال رفع الصادرات والتقليل من الواردات بالإضافة إلى ضرورة تدخل الدولة في التجارة والاقتصاد وتنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى.

ولقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لدى التجاريين من خلال:[1]

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- العمل على التوسع واكتشاف أسواق جديدة خاصة في البلدان المستعمرة أو المكتشفة حديثا.
- تقديم الدعم والإعانات لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة.
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر من خلال سياسية الأجور المنخفضة.
- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

2- الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

بعد أن تراجعت أفكار التجاريين، ناد المفكرون الكلاسيكيون بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، والتوازن الاقتصادي التلقائي، ومن بين رواد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

أ) **آدام سميت:** حيث اهتم بالسوق واعتبارها المحدد الأول للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى التخصص وتقسيم العمل والميزة المطلقة باعتبارهم أهم الأسس التي تنمي التجارة الدولية.

ب)**دافيد ريكاردو:** أبرز دور التجارة الخارجية وأهميتها في التنمية الاقتصادية من خلال أسس علمية جديدة تمكن كل الدول من الاستفادة من التجارة الدولية ألا وهي اختلاف النفقات النسبية.

ولقد أوضح مفكرو المدرسة الكلاسيكية صور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار وذلك لضمان الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية بالإضافة إلى أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال، زيادة الادخار، توفير حوافر الاستثمار واعتبار الصادرات قوة محركة للنمو.

3- الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث:[2]

بمساهمات "كينز" تبين أن الصادرات تعتبر أحد مكونات الدخل الوطني حيث تساهم فيه من خلال زيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة.

في حين أشار "Marx" أن الدول النامية يستحيل أن تلعب فيها التجارة الخارجية دورا فعالا في التنمية الاقتصادية في ظل السيطرة التامة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية العالمية.

أما Myrdal فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والمتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، وغالبا ما ترتفع الصادرات في الدول النامية التي تقتصر على المواد الأولية والمواد الخام وبعض الصناعات الناشئة الهامشية.

وعليه يتم دراسة أثر نمو الصادرات بالنسبة لمجموعة من العوامل منها: الدخل الوطني (Michael 1977) – كفاءة رأس المال (Bela BALASSA 1987) – أثار الحجم والعرفورات الخارجية (Tyler 1981) – كفاءة تخصيص الموارد (Feder).

ويمكن عرض نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقات بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجدول الآتي:[3]

الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	متغيرات أخرى	النتائج
Michaely 1977	بيانات 41 دولة خلال الفترة (1973-1950)	اختبار الارتباط بين متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي وبين نمو الصادرات	-	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
BALASSA 1981	بيانات 11 دولة خلال فترتين زمنيتين: (1966-1960) و (1973-1967)	تأثير معدل نمو الصادرات على معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي	معدل نمو قوة العمل والاستثمارات المحلية بالنسبة للناتج والاستثمارات الأجنبية بالنسبة للنتائج	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
WILLIAM 1978	سلاسل زمنية تمثل بيانات 33 دولة خلال الفترة (1974-1960)	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمارات المباشرة ورأس المال الأجنبي	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
FEDER 1983	بيانات 31 دولة خلال الفترة (1973-1964)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	-	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات

المصدر: محمد يونس، فعالية السياسات الاقتصادية في إنعاش الطاقة التصديرية، رسالة دكتوراه، 1998، جامعة الأزهر، ص ص: 330-329.

فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمثل في تحرير قيود التجارة الدولية هو تحدي كبير وخطر محتمل لدول العالم أو بالأحرى شركاته وخاصة الدول النامية، لكن يمكن أن يكون ذلك فرصة لها إن استطاعت الاستفادة منه ... لماذا ؟

شهد المحيط الاقتصادي العالمي عدة إصلاحات تميزت بالسرعة و التعقد و شملت نماذج وطرق الإنتاج، توزيع وتنظيم كل الصناعات تحرير و فتح الأسواق و التي وجهت لكافة الدول النامية و الدول الراغبة في

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حتى تتمكن من النهوض بصناعاتها ومواجهة الدول المتقدمة التي تمثل أكبر سوق دولي.

بالإضافة إلى إعادة النظر في محيطها الاقتصادي، المالي القانوني والاجتماعي، أنظمة الإنتاج والنسيج الصناعي وتكثيف جهود الحكومات، نحو إعادة تأهيل المصانع والمؤسسات الصناعية وتطوير تنافسيها بصفة دائمة.

وحسب PORTER لن يتأتى تطوير التنافسية الصناعية إلا من خلال احترام المبادئ الآتية:

- الميزة التنافسية تصنع بالتميز (في الأداء والتكاليف).
- الميزة التنافسية تصنع بالتمركز.
- الميزة التنافسية تصنع على المدى الطويل.

فالتنافسية تهتم بالصناعات ويدخل في ذلك الموارد والمعالجة ويعود ذلك لسببين:[4]

- إن اعتماد سياسة تنافسية هو إضافة قيمة إلى صادراتها وتنويعها على نطاق عريض من المنتجات ذات المزيد من الاستقرار والاستدامة؛
- تبقى الصادرات المصنعة مؤشرا جيدا لتطور التنافسية.

ويختلف مفهوم التنافسية باختلاف مكان تطبيقه على شركة أو قطاع أو دولة، أي على المستوى الاقتصادي الجزئي والكلي والدولي.

فالتنافسية على مستوى المؤسسات تسعى لكسب حصة في السوق الدولي وتعرف بأنها: "القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات ذات جودة بأكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية ونجاحا مستمرا في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، التكنولوجيا...) وتحقيق الجودة الشاملة لتلبية احتياجات الطلب المحلي والدولي.

والتنافسية على مستوى القطاع الذي يمثل مجموعة من الشركات العاملة في صناعات معنية، يقصد بها قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وبذلك تميز تلك الدولة في هذه الصناعة.

وأما التنافسية على مستوى الدولة هي القدرة على تحقيق معدل مرتفع ومستدام من دخل الأفراد أو رفع المستوى المعيشي للأفراد.

ومما سبق ذكره يمكن القول أن العلاقة بين التنافسية على صعيد المؤسسة والقطاع والدولة هي علاقة تكاملية، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية تمكن من اكتساب قدرة تنافسية على الصعيد الدولي وبالتالي للوصول إلى مستوى معيشي أفضل للأفراد.

III- تحقيق التنافسية الصناعية والمحافظة عليها:

تعني التنافسية الصناعية قدرة المؤسسة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط بقاء وتحقيق مردودية اقتصادية ومعنى ذلك هو مساعدة الدولة للمؤسسات الصناعية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في التسيير وعدم تركها تواجه مصيرها لوحدها نظرا لأن عولمة الاقتصاد تعني : [5]

- عدم توطين الإنتاج .
- تحرير متزايد لرأس المال.
- تزايد المد التكنولوجي وهيمنة الاتصال على العلاقات الاقتصادية.

ففي إطار تحرير وتصحيح وإنعاش الاقتصاد وإعادة الهيكلة والتأهيل الموجهة للقطاع الصناعي المنافس المتميز بالكفاءات التأسيسية والبشرية، اقترحت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) برنامجا خاصا للحفاظ على تنافسية القطاع الصناعي، وذلك من خلال إدماج المؤسسة الصناعية ومحيطها الدولي والمحلي لأنه ما كان يميز السوق الدولي سابقا تغير وأصبح لا يخدم بعض الدول خاصة منها النامية.

وحسب البرنامج الجديد للمنافسة فإن الميزة التنافسية لم تعد ترتبط بتكاليف عوامل الإنتاج وتوفر المواد الأولية بل أصبحت تعتمد أكثر على جودة البنيات التحتية للمؤسسات، فعالية موارد التجديد والإبداع، درجة المنافسة، الكفاءات، القدرات التنظيمية والتقنية للمؤسسات، التحكم في التكنولوجيات الحديثة والاستجابة السريعة للاحتياجات والتغيرات الطارئة على الطلب.

وفي هذا المحيط الجديد وتطوره المستمر فإن المؤسسات الصناعية مهما كانت مساهماتها في التنمية الاقتصادية فإنها ملزمة بالقيام بتشخيص استراتيجي وتحليل صناعي مرتكزة على النقاط التالية: [6]

- تحليل المحيط الاقتصادي العام الذي تتواجد فيه المؤسسة الصناعية.
- تحليل التطور التاريخي للمؤسسة الصناعية.
- المعرفة الحقيقية للمنتجات والتكنولوجيا.
- دراسة الأعوان الصناعيين (الموردون، العملاء، المولون، ...).
- تقييم المؤشرات المفتاحية للأداء الخاص بالمؤسسة الصناعية.
- استيعاب برامج إعادة التأهيل وبرامج التنمية للصناعات بمختلف أشكالها وأنواعها.

ولتحقيق قدرة تنافسية عالية لا بد من تبني الإستراتيجية المناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط المسطرة من طرف الشركات إلى إنجاز فوري ومنتج، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل والأقصى للمداخلات العملية الإنتاجية (اليد العاملة، رأس المال، المواد الأولية، الطاقة، المعرفة...) نظرا لمحدوديتها وندرتها، وذلك بهدف الوصول إلى منتجات عالية الجودة وبأقل تكلفة ممكنة.

والمخطط الآتي يوضح التحول من المخطط السابق إلى المخطط الحديث:

	الصيغة الجديدة للتنافسية الصناعية	
	الصيغة السابقة	**الصيغة الحديثة**
فيما يخص الدولة واهتماماتها:	**من** - تدخل الدولة - الدولة الممثلة - الدولة المسيرة لكل العمليات - الدولة المالكة	**إلى** - أتركه يعمل - الدولة المسهلة والشريكة - الدولة المرافقة للعمليات - الخواص المالكين
فيما يخص السوق ومميزاته	**من** - الحماية - المعيار الواحد - المناولة حسب القدرة - السوق المتمركز في مكان	**إلى** - الانفتاح - المعيار الدولي - المناولة حسب الكفاءات - سوق الفضاء التخيلي(الكوني)
فيما يخص المؤسسات وعملها	**من** - الاقتصاديات السليمة - الإنتاج المادي - التكامل	**إلى** - الاقتصاديات المرنة - الإنتاج غير المادي - التفكك

عوامل جديدة للتنافسية	
- من الكفاءات المنتجة	- إلى الكفاءات التسييرية
- من تكاليف اليد العاملة	- إلى التحكم في التكنولوجيا
- من الاستراتيجيات المتبعة بالصفقات	- إلى استراتيجيات الشراكة

IV- خصائص التنافسية التصديرية:

لنجاح عملية التصدير في أي دولة مهما كان تطورها ووجودها يوجد مجموعة من الخصائص أو الميزات يجب مراعاتها في عملية التصدير.

1- عوامل اختيار أسواق التصدير:

يوجد عدة عوامل يستخدمها المصدر في اختيار أسواق التصدير من أهمها:[8]

- دورة حياة القطاع أو النشاط في الدولة المستوردة.
- دورة حياة المنتوج أو الخدمة التكنولوجية.
- المنافسة (درجتها، شدتها، مدى تعقدها...).
- تكلفة الإنتاج.
- التوزيع، نقاط البيع، الترويج، عادات المستهلك وسلوكه.
- التشريعات، السياسية الضريبة، السياسة التجارية (خاصة الحماية).

2- تحديات التنافسية التصديرية:

يوجد صعوبات في دخول أسواق التصدير بسبب المنافسة الشرسة، ويمكن التغلب على البعض منها من خلال: [9]

- تطبيق المواصفات الدولية للجودة ISO وأساليب إدارة الجودة الشاملة.
- ضرورة الاهتمام بالابتكار والتجديد المتواصل.
- التميز السلعي مع ربط خصائص السلعة بحاجات المستهلك الدولي.
- تحسين الإنتاجية الفعالية، الكفاءة والربحية.
- التخصص في السلع ذات المزايا التنافسية.
- التحسينات المستمرة في عملية التصدير.

3- تحديد المزايا التنافسية المناسبة:

ويتم ذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار العناصر الآتية:[10]

- الأهمية المحلية والدولية.
- التفوق المحلي والدولي.
- التميز المحلي والدولي.

- سهولة التوصيل.
- إمكانية الشراء.
- الربحية المتنامية.
- الاستمرارية.
- الجودة.
- التكلفة.
- الإتاحة.

4- تحقيق المركز التنافسي لسلع التصدير:

لابد للمصدر أن يحقق نجاحا متفوقا لسلعة المصدرة باستمرار وذلك من خلال :[11]

- منافسة الأسعار.
- منافسة الجودة.
- خدمات ما بعد البيع.
- حماية المستهلك.
- استمرارية العرض الملائم.
- البحث والتطوير، التجديد والابتكار والتحسينات المستمرة.
- إشباع حاجات العميل الدولي.

5- آليات أو أساليب التنافسية التصديرية:

يمكن تلخيصها من خلال الشكل المخطط الآتي الذي يوضح مختلف الأساليب الممكن استخدامها من الدول المصدرة لإنجاح العملية التصديرية وتحقيق التنافسية الصناعية:[12]

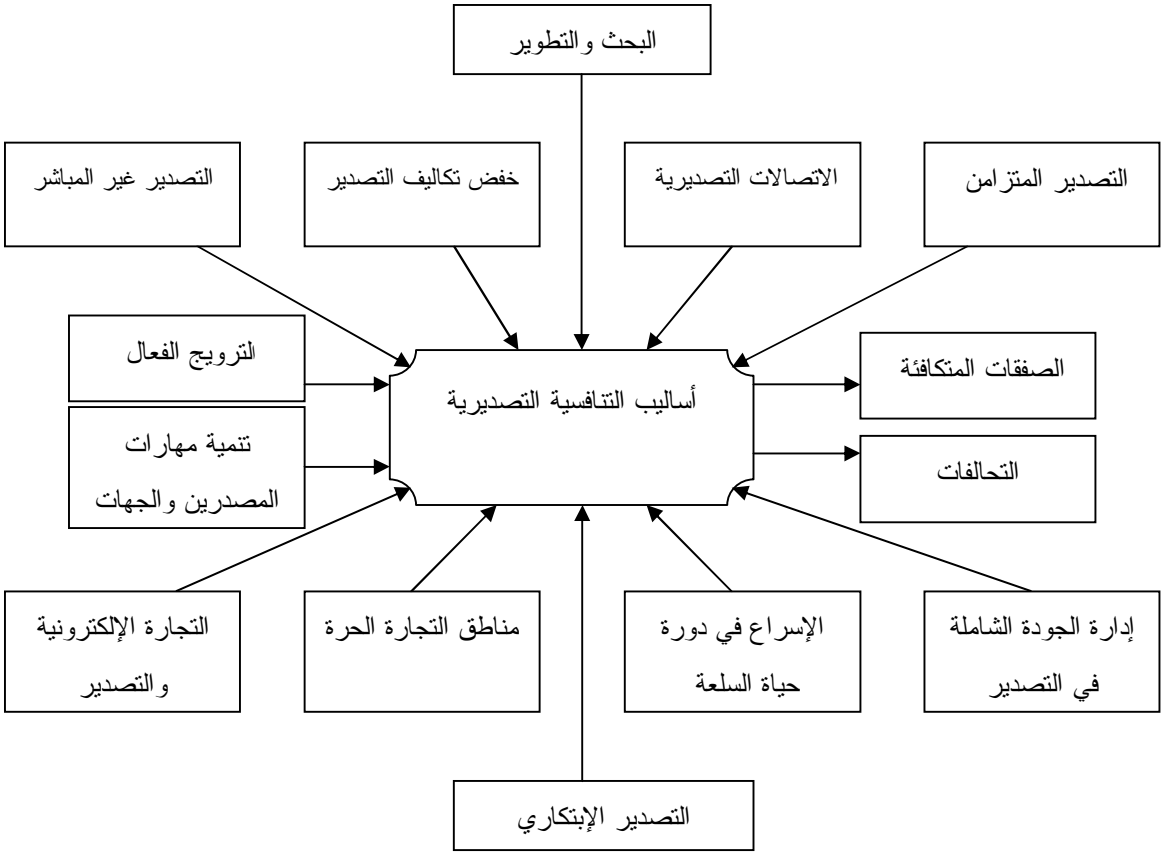

V- قياس التنافسية الصناعية:

لقياس التنافسية الصناعية بين الدول يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات منها:

- نسبة التجارة داخل نفس الصناعة.
- نسبة تركز الصادرات.
- مؤشر التوافق التجاري.
- الحصة في السوق.

- معدل التغطية النسبي.
- الميزة النسبية الظاهرية.

بالإضافة إلى مؤشرات خاصة كالربحية ومعدلات نموها خلال فترات من الزمن، الميزان التجاري، حصيلة الاستثمار الأجنبي الداخل والخارج، مقاييس متعلقة بالتكلفة والجودة.

1- نسبة التجارة داخل نفس الصناعة (ICI):

يعتبر هذا المؤشر على درجة التخصص في صناعة معينة وبالتالي القدرة على اقتحام أسواق جديدة نتيجة هذا التخصص ويتم حسابه من خلال المعادلة الآتية:[13]

$$ICI = \frac{\left[\left(X_i + M_i\right) - \left|X_i - M_i\right|\right]}{\left(X_i + M_i\right)}$$

X_i : الصادرات من السلعة (الصناعة) i

M_i: الواردات من السلعة (الصناعة) i

$\left|X_i - M_i\right|$: التجارة بين الصناعات

$\left(X_i + M_i\right)$: قيمة التجارة في نفس الصناعة

$\left[\left(X_i + M_i\right) - \left|X_i - M_i\right|\right]$: قيمة التجارة داخل نفس الصناعة.

$ICI = 0 \Leftarrow$ عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة.

2- نسبة تركيز الصادرات:

يعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويتم قياس هذا المؤشر بعدة معادلات أهمها مؤشر هيرشمان (H) ويحسب كما يلي:[14]

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i-1}^{I}\left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{1/I}}{1 - \sqrt{1/I}}$$

X_i : صادرات السلعة i

X : إجمالي الصادرات.

I : إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

$H = 0 \Leftarrow$ تنوع كبير.

$H = 1 \Leftarrow$ تركيز كبير.

3- مؤشر التوافق التجاري:

يقيس هذا المؤشر درجة توافق الهيكل السلعي لصادرات دولة معينة i مع الهيكل السلعي لواردات دولة أو مجموعة من الدول j ، كما يوحد عدة مؤشرات لقياسه منها المعادلة الآتية: [15]

$$Cos_{ij} = \sum_K X_{iK}\, M_{jK} \Big/ \sqrt{\left(\sum_K X_{iK}^2\right) \times \left(\sum_K M_{iK}^2\right)}$$

X_{iK} : صادرات القطر i من السلعة K

M_{jK} : واردات القطر j من السلعة K

إذا كان $Cos_{ij} = 0 \Leftarrow$ يوجد عدم توافق.

إذا كان $Cos_{ij} = 1 \Leftarrow$ يوجد توافق تام.

4- الحصة في السوق:

تحدد مدى مساهمة الصناعة في السوق الدولية وقدرتها على استغلال الأسواق ويتم حسابها بالمعادلة الآتية: [16]

$$MS_{ij} = X_{ij} \Big/ \sum_{j} M_{ij}^{K}$$

حيث :

X_{ijj} : صادرات j البلد من السلعة i

M_{ij}^{K} : واردات السوق K من السلعة i من البلد j .

$\sum_{j} M_{ij}^{K}$: إجمالي واردات السوق من السلعة

5- معدل التغطية النسبي (TCC): [17]

اقترح كل من MAZIER و RIVAUD و MATHIS تقدير التخصص الدولي من خلال معدل التغطية النسبي والذي يتم حسابه بالمعادلة الآتية:

$$TCC_{ij} = \frac{\dfrac{X_i^j}{\sum_i X_i^j}}{\dfrac{\sum_i X_i^j}{\sum_i \sum_j X_i^j}} \Big/ \frac{\dfrac{M_i^j}{\sum_i M_i^j}}{\dfrac{\sum_i M_i^j}{\sum_i \sum_j M_i^j}} \geq 0$$

$$TCC_{ij} = \frac{\frac{X_i^j}{M_i^j} \Big/ \frac{\sum X_i^j}{\sum M_i^j}}{\frac{\sum X_i^j}{\sum M_i^j} \Big/ \frac{\sum_i \sum_j X_i^j}{\sum_i \sum_j M_i^j}} \geq 0$$

6- الميزة النسبية الظاهرة (ACR):

تعتبر الميزة النسبية لأي دولة أهم محددات التبادل الدولي ويرتكز هذا المفهوم على وجود اختلاف في التكاليف النسبية لمجموعة من الدول، حيث كل دولة تجد ميزتها لتتخصص في "تصدير السلع التي لها فيها درجة تفوق أكبر أو تميز نسبي أكبر، وتستورد السلع الأخرى من المتعاملين" وهذا ما تكلم عنه المفكر الاقتصادي دافيد ريكاردو في قانون التكاليف النسبية.

لكن فروض المدرسة الكلاسيكية اعتمدت على فكرة أن التبادل الدولي يتم بين دولتين فقط، فكان من السهل تحديد الميزة النسبية لكلا البلدين والتخصص الدولي الذي يرجع بالربح والفائدة على كلتا الدولتين في حين يصعب تحديد الميزة النسبية واقعيا في ظل وجود عدة متعاملين ومنافسين، لذلك ظهرت عدة دراسات حديثة تستوجب تحديد مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أو الظاهرية كما يدعوها البعض لقياس أو تحديد التخصص الدولي للدولة المشاركة والمساهمة في التجارة الخارجية.

ولقد كان BALASSA سنة 1965 أول من أدخل مفهوم الميزة النسبية الظاهرة (ACR) وإمكانية حسابها واعتبارها من أهم محددات المبادلات الدولية فمن خلالها يتم استخراج أهم خصائص تخصص فرع معين من القطاع وهي عبارة عن حاصل قسمة نسبة الصادرات من الفرع بالنسبة للصادرات الإجمالية للبلد

على حاصل قسمة الصادرات الكلية بالنسبة للصادرات العالمية أو منطقة مرجعية معينة، ومنه تحسب بالعلاقة القاعدية الآتية:[18]

$$ACR_i^j = \frac{\frac{X_i^j}{\sum_i X_i^j}}{\frac{\sum_j X_i^j}{\sum_i \sum_j X_i^j}} \geq 0$$

حيث:

i : هو نوع السلعة أو الفرع الصناعي.

j : هو البلد المراد معرفة تخصصه.

إذا كان المؤشر أكبر من الواحد، فإن البلد يتخصص في الفرع لأن لديه ميزة نسبية فيه أي يعتبر الأكثر تصديرا في المنطقة المرجعية.

ويكون للبلد نقيصة نسبية في الفرع إذا كان المؤشر محصورا بين الصفر والواحد.

الخلاصة:

مما سبق ذكره يمكن القول أن التنافسية تعتبر عاملاً هامًا في تحديد مدى استمرارية و نجاح المؤسسة الاقتصادية ولا سيما منها الصناعية مما يستدعي اتخاذ القرارات والخطوات اللازمة للمحـــــافظة على ميزتها واختيار السياسات الأفضل التي ترفع المستوى المعيشي والاقتصادي والاجتماعي و ذلك من خلال اعتماد استراتيجيات تنافسية و انتهاج سياسات دعم القدرات التنافسية و التي تتماشى مع التطورات الحديثة،كما أن بقاء المؤسسات واستمراريتها في السوق يتطلب منها العمل على التحسين و التجديد و التطوير لميزتها التنافسية، و من جهة أخرى خلقت التنافسية صراعات مهمة بين المؤسسات و الدول مما ولد مؤسسات تنافسية و أخرى غير تنافسية و عليه تجد هذه المؤسسات مجبرة على التطور والتحسين المستمر.

المراجع:

1- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، جامعة ورقلة، ص : 7-6 (بالتصرف)

2- نفس المرجع السابق، ص : 08 (بالتصرف).

3- محمد يونس، فعالية السياسات الاقتصادية في إنعاش الطاقة التصديرية، رسالة دكتوراه، 1998، جامعة الأزهر، ص: 329-330.

4- المعهد العربي للتخطيط.

5- كمال رزيق ، بوزعرور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، - 22 ماي 2002 – البليدة، الجزائر، ص:08.

6- Dr Med LAMINE et Dr OVTAVIO MAIZZA-NETO, Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle, 1997, ONUDI, p : 03.

7- IDEM, p : 06.

8- فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، الدار الجامعة، 2008، الإسكندرية، ص 74.

9- نفس المرجع السابق، ص 106.

10- فريد النجارـــ تسويق الصادرات العربية، دار قباء للنشر والتوزيع، 2002، القاهرة ص:161. (بالتصرف).

11- نفس المرجع السابق، ص 182.

12- فريد النجار، مرجع سابق، 2008، ص: 107

13- حسان خضر، مؤشرات أداء التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، 2005، الكويت، ص 2.

14- نفس المرجع السابق، ص : 09.

15- نفس المرجع السابق، ص 10.

16- نفس المرجع السابق، ص 12.

17- MATHI, MAZIER, La compétitivité industrielle, ed dubod, 1988, Paris, PP : 14-26.

18- B. BALASSA, Trade liberalization and revealed comparative advantage, the Manchester school of economic and social studies, n° 33, pp : 99-133.